



معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (١٣٦)

الجمعيات الاهلية وألويات التنمية
بمحافظات جمهورية مصر العربية

يناير ٢٠٠١



جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٣٦)

الجمعيات الأهلية وألويات التنمية
بمحافظات جمهورية مصر العربية

يناير ٢٠٠١

فريق البحث

الباحث الرئيسي

- ١- أ.د. عزة عبد العزيز سليمان
- ٢- أ.د. محاسن مصطفى حسنين
- ٣- دكتور/ محمد عبد اللطيف خفاجي
- ٤- أستاذة/ عزة محمد حسن يحيى
- ٥- أستاذة/ هبة أحمد مصطفى
- ٦- أستاذ/ وجيه زكى عبده

ومن خارج المعهد

- ١- أستاذة/ عواطف محمد أحمد
- ٢- أستاذ/ يوسف محمد رشدي خليفه
- ٣- أستاذ/ عبد الفتاح مصطفى

المحتويات

رقم الصفحة

١	- تقديم
٥	١- التطور التاريخي للمنظمات غير الحكومية
٦	١-١ المرحلة الأولى (الليبرالية) ٢٣-١٩٥٢
٧	٢-١ المرحلة الثانية (الأنحسار) ٥٢-١٩٧٠
٨	٣-١ المرحلة الثالثة (الانفتاح والخصخصة) ٧٠-١٩٩٩
١١	٢- أهم القضايا التي تواجه الجمعيات الأهلية
١١	١-٢ قضية العلاقة بين الحكومة والجمعيات الأهلية
١٢	٢-٢ قضية التمويل
١٣	٣-٢ البناء الإداري للجمعيات
١٣	٤-٢ مشكلة القيادة
١٣	٥-٢ ظاهرة تسييس الجمعيات
١٣	٦-٢ قضية المتطوعين
١٤	٧-٢ احتياجات الجمعيات الأهلية
١٦	٣- الجمعيات الأهلية والقانون
٢٠	٤- النشاط الأهلي ومجالاته
٢٠	١-٤ منظمات غير حكومية
٢٠	٢-٤ مؤسسات المجتمع المدني
٢٠	٣-٤ الاتحادات النوعية والإقليمية
٢٠	٤-٤ الاتحاد العام للجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة
٢٣	٥- التوزيع الإقليمي للجمعيات الأهلية
٢٣	١-٥ الجمعيات الأهلية دورها وعلاقتها بالأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية
٢٤	٢-٥ توزيع جمعيات الرعاية والتنمية على المحافظات في الريف والحضر

تابع المحتويات

٢٩	٦- التفاوتات الإقليمية في مجالات أنشطة الجمعيات الأهلية
٢٩	٦-١ مجالات أنشطة المنظمات غير الحكومية
٣٠	٦-٢ الجمعيات الأهلية موزعة حسب مجال عملها في محافظات مصر
٣٦	٦-٣ المستفيدون والمستفيدات من أنشطة الجمعيات الأهلية
٣٩	٧- توصيات لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية المتوازنة
٤٠	٨- الجمعيات الأهلية والتخطيط للتنمية الإقليمية : رؤية مستقبلية
٤١	٨-١ المنهج الجديد للتخطيط (المشاركة أو الشراكة الفعالة)
٤٢	٨-٢ متطلبات تطبيق المنهج الجديد للتخطيط
٤٤	٩- دراسة حالة
٤٥	٩-١ تمهيد
٤٧	٩-٢ مشكلة الدراسة
٤٨	٩-٣ أهداف الدراسة
٤٨	٩-٤ مفهوم التعاون
٥١	٩-٥ مفهوم التعاونية
٥١	٩-٦ نخه تاريخية عن التعاون في مصر
٥٣	٩-٧ مفهوم التعاونية الزراعية
٥٤	٩-٨ أنماط التعاونيات
٥٦	٩-٩ البنيان التعاوني الزراعي المصري ودوره في عملية التنمية
٧٠	٩-١٠ الموجز والخاتمة
٧١	١٠- المراجع
٧٤	١١- ملحق إحصائي خاص بدراسة الحالة

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	م
٢١	تطور اعداد جمعيات الرعاية وجمعيات التنمية خلال الفترة من ٩٢/٩١ إلى ٩٦-٩٩٧	جدول (١)
٢٦	اعداد جمعيات الرعاية والتنمية في كل محافظة موزعة إلى ريف وحضر وصحراوي ومستحدث عام ٩٦/٩٩٧	جدول (٢)
٣١	عدد جمعيات الرعاية والتنمية التي تعمل في مجال واحد والتي تعمل في أكثر من مجال، موزعة حسب المحافظة عام ٩٦/٩٩٧	جدول (٣)
٣٢	توزيع جمعيات الرعاية والتنمية التي تعمل في (مجال واحد) حسب مجالات العمل موزعة حسب المحافظات عام ٩٦/٩٩٧	جدول (٤)
٣٤	توزيع جمعيات الرعاية والتنمية التي تعمل في (أكثر من مجال) حسب مجالات العمل موزعة حسب المحافظات عام ٩٦/٩٩٧	جدول (٥)
٣٦	توزيع أنشطة جمعيات وعدد المستفيدين والمستفيدات على مستوى الجمهورية عام ٩٦/٩٩٧	جدول (٦)
٣٨	بيان بنشاط نحو الأمية بالمحافظات عن عام ٩٦/٩٩٧	جدول (٧)
٦١	ترتيب جمهورية مصر العربية بين دول العالم الرئيسية المنتجة للقطن والأرز والبطاطس والبقول السوداني والمحاصيل السكرية والبصل والسمنس وفقا للجدارة الإنتاجية لمتوسط الفترة من ٩١-٩٩٣	جدول (٨)

فهرس جداول الملحق الاحصائى

رقم الصفحة	الموضوع	م
٧٥	أعضاء مجالس إدارة الجمعيات العامة على مستوى الجمهورية واعضاؤها وجهازى الوظيفى في ١٩٩٦/٦/٣٠	١
٧٦	نسبة أعضاء مجالس إدارة الجمعيات العامة على مستوى الجمهورية ونسبة اعضائها وحجازى الوظيفى في ١٩٩٦/٦/٣٠	٢
٧٧	حساب الأرباح والخسائر للجمعيات العامة على مستوى الجمهورية ١٩٩٦/٦/٣٠	٣
٧٧	الأهمية النسبية للأرباح والخسائر للجمعيات العامة على مستوى الجمهورية في ١٩٩٦/٥/٣٠	٤
٧٨	حساب الأرباح والخسائر للجمعيات العامة محل الدراسة خلال الفترة ١٩٩٦/٩٢	٥
٧٩	تطور المركز المالى للجمعية التعاونية العامة لمنتجى البطاطس في خلال الفترة من ١٩٩٥ : ١٩٩٥	٦
٨٠	الأرقام القياسية والمتوسطات لرصيد الأصول الثابتة والنقدية بالبنوك والمدينون للجمعيات التعاونية الزراعية العامة محل الدراسة خلال الفترة ١٩٩٦/٩٢	٧
٨١	أسماء التالجات التابعة للجمعية التعاونية الزراعية العامة لمنتجى البطاطس وسنة إنشائها وسعة كل منها	٨
٨٢	رصيد الاستثمارات والمساهمات والودائع والقروض للجمعيات العامة محل الدراسة خلال الفترة ١٩٩٦/٩٢	٩
٨٣	رصيد رأس المال والأحتياطيات للجمعيات العامة محل الدراسة خلال الفترة ١٩٩٦/٩٢	١٠
٨٥-٨٤	توزيعات صافي الفائض للجمعيات العامة الثلاث محل الدراسة في الفترة من عام ١٩٩٢ - ١٩٩٦	١١
٨٦	رصيد التدريب التعاونى للجمعيات العامة على مستوى الجمهورية في ١٩٩٦/٦/٣٠	١٢
٨٦	رصيد الخدمات الخيرية والعامة للجمعيات التعاونية الزراعية على مستوى الجمهورية في ١٩٩٦/٦/٣٠	١٣
٨٧	رصيد التدريب التعاونى والخدمات الخيرية والعامة للجمعيات العامة محل الدراسة خلال الفترة ١٩٩٦/٩٢	١٤

الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظة جمهورية مصر العربية

تقديم

شهدت السنوات العشر الأخيرة متغيرات عديدة قبل حلول الألفية الثالثة . فخلال هذه الفترة الوجيزة قبل أن يأفل نجم القرن العشرين وصلت التجارة الدولية والاستثمارات العالمية إلى أقصى غمونها واتسعت الفجوة بين دول الشمال والجنوب . ونتج عن هذا النمو الاقتصادي ان أصبحت الاغلبية تعاني من الفقر بينما الاقلية تتمتع بثروات طائلة . وشدت هذه التغيرات العديدة الانتباه إلى التحديات التي تواجه التنمية كالتدهور البيئي واستنزاف الموارد نتيجة للتنمية غير المستدامة والزيادة السكانية .

وهكذا طلع فجر الالفية الثالثة على واقع مريع . ولم تعد التحديات تقتصر على عولمة التجارة ، والاستثمار والاتصالات، وإنما أصبح هناك عولمة في السكان والبيئة والتنمية ايضاً وعولمة في القطاع الاهلي . أما الجانب الآخر فهو الارتباط الواضح بين التجارة والاستثمار من ناحية وبين البيئة والموارد من ناحية أخرى . وهو ما يؤدي بالتالى إلى تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وإلى تعثر خطط التنمية التي تضطلع بها الحكومات وإلى ضخامة المسئوليات الملقاه على عاتق شركاء جدد هم المجتمع المدني والجمعيات الاهلية والافراد من اجل احداث التغييرات الضرورية اللازمة لاستدامة التنمية ، والتي حتمت مطالبة الجمعيات الاهلية بأن تؤدي دوراً أساسياً في التنمية سواء على المستوى المحلى أو الدولى، مع الاستمرار في اداء دورها بشكل مطرد ومتنام .

وكان من الطبيعي أن يؤدي تعثر خطط التنمية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة ، وحدوث بعض الآثار السلبية على محدودى الدخل نتيجة لهذه البرامج أدت إلى زيادة حدة الفقر وتفاقم البطالة بين افراد المجتمع، مما دفع بالحكومات إلى البحث عن منهج يكون أكثر التزاماً بالبعد الاجتماعي وأكثر مرونة وكفاءة في العمل التنموى ولا تحركه بواعث الربح الخاص فضلاً عن وجود أفكار مبتكرة ومتجددة لمواجهة احتياجات مجتمعاتها . وقد تمثل هذا في

جهود وأنشطة المنظمات الاهلية التطوعية التى بدت قادرة على ان تلعب دوراً ايجابيا في عمليات التنمية المحلية أى تنمية مجتمعاتها مع السماح بمشاركة أكبر من جانب الأفراد في تحقيق التنمية .

وظهر الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية على نطاق واسع في السنوات العشر الأخيرة من القرن الماضى، بالرغم من ان تاريخ هذا القطاع يعود إلى القرن التاسع عشر، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها بزوغ المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولى نتيجة للإستعداد لمؤتمر قمة الأرض لأول مرة عام ١٩٩٢ . فإلى جانب التفاوض بين الحكومات بعضها البعض ، تجمعت المنظمات غير الحكومية على شكل منتدى اهلى للتأثير على قرارات وتوصيات المؤتمر ليس من اجل الدول فحسب وانما من اجل الانسانية جمعاء والحفاظة على بيئة نظيفة لكل انسان على وجه الأرض .

كما ان المنظمات غير الحكومية النسائية دفعت الحكومات إلى توسيع اجندة ٢١ في نيويورك عام ١٩٩٢ لتضم قسما عن دور المرأة والشباب والمنظمات الاهلية والحكومات المحلية بغية الوصول إلى التنمية المستدامة . ثم جاء مؤتمر القاهرة الدولى للسكان والتنمية عام ١٩٩٤ الذى صاحبه منتدى للمنظمات غير الحكومية والذى تحول من التحديات الديموجرافية التى تواجه الدول إلى الصحة الانجابية والحقوق الانجابية لكل من الرجل والمرأة . وأخيراً فتح باب العضوية امام المنظمات غير الحكومية في العديد من المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة وعلى رأسها المجلس الاقتصادى والاجتماعى والذى بلغ عدد المنظمات الاعضاء فيه حوالى ١٤٠٠ منظمة غير حكومية . واتجهت العديد من الصناديق التابعة للأمم المتحدة إلى دعم المنظمات غير الحكومية دعماً مادياً وفنياً لتقديم خدماتها من اجل تنمية مجتمعاتها بكفاءة اكبر، ولتشارك في التخفيف من حدة الفقر والبطالة التى صاحبت تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى وبرنامج التكيف الهيكلى .

وارتبط هذا الاهتمام الدولى باهتمام اعلامى غير مسبوق بالقطاع الاهلى، مع التركيز على الدور الذى يمكن ان يؤديه في ميدان التنمية الاجتماعية خاصة الصحة والتعليم وفي التأثير على صانعى القرار وفي تغيير المفاهيم العتيقة ومظاهر السلوك السلبية . وتلازم مع هذه المظاهر اهتمام من جانب الحكومة بتفعيل دور المنظمات غير الحكومية ، ومناقشة مسئولياتها الاجتماعية والاقتصادية ، مع تفويضها بأنجاز جانب من خطط التنمية للدولة .

وبالتالى يمكن القول أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى حدثت على مستوى العالم فى السنوات الأخيرة وتعثر خطط التنمية التى اضطلعت بها الحكومات أدت إلى البحث عن منهج يكون أكثر التزاماً وأكثر مرونة وكفاءة فى العمل التنموى ولا تحركه فى نفس الوقت بواعث الربح الخاص . وقد تمثل هذا فى جهود وأنشطة المنظمات التطوعية والأهلية التى بدت قادرة على أن تلعب دوراً إيجابياً فى عمليات التنمية وعلى أن تحقق مشاركة أكبر من جانب السكان فى تحقيق التنمية . كل هذا دعا إلى الاهتمام بدور الجمعيات الأهلية وبأنشطتها فى مجال التعليم والصحة والسكان والبيئة والمرأة والرعاية الاجتماعية .

وبالتالى فإن هذه الدراسة تهدف من خلال تعرفها على وضع الجمعيات الأهلية وتطورها فى مصر، إلى وضع رؤية مستقبلية لتفعيل دورها فى مصر .

وتشمل هذه الدراسة على المحاور التالية :

- ١- التعرف على التطور التاريخى للجمعيات الأهلية وأهم الأنشطة التى تمارسها على مستوى المحافظات .
- ٢- تحديد دور الجمعيات الأهلية بالنسبة للتنمية عامة والتنمية الإقليمية او المحلية خاصة .
- ٣- حصر التفاوتات الإقليمية فى مجالات عمل الجمعيات الأهلية لتفعيل دورها فى تحقيق أولويات التنمية بالمحافظات .
- ٤- تقديم رؤية مستقبلية للشراكة بين الجهات الحكومية والجمعيات الأهلية .

محتوى الدراسة:

تشتمل الدراسة على الأجزاء التالية :

يتناول الفصل الأول التطور التاريخى للمنظمات غير الحكومية بينما يهتم الفصل الثانى بالقضايا التى تواجه الجمعيات الأهلية مثل قضية علاقة الحكومة بالجمعيات الأهلية وقضية التمويل والبناء الإدارى للجمعيات ومشكلة القيادة وظاهرة تسييس الجمعيات وقضية المتطوعين وإحتياجات الجمعيات الأهلية . أما الفصل الثالث فهو خاص بالجمعيات الأهلية والقانون، حيث صدرت عدة قوانين لتنظيم العمل الأهلى . الفصل الرابع يتناول النشاط الأهلى ومجالاته حيث يعتبر العمل التطوعى عملاً مكماً لجهود الحكومة وهو الذى يقدم الخدمات للجماهير من خلال الجمعيات الأهلية . ويركز الفصل الخامس على التوزيع الإقليمى للجمعيات الأهلية على مستوى

المحافظة فهي موزعة إلى ريف وحضر وصحراوى ومستحدثة • ويهتم الفصل السادس بالتفاوتات الإقليمية في مجالات أنشطة الجمعيات الأهلية ، موزعة حسب مجال عملها في محافظات مصر • ويحدد الفصل السابع توصيات لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية المتوازنة، بينما يقدم الفصل الثامن " رؤية مستقبلية عن الجمعيات الأهلية والتخطيط للتنمية الإقليمية " ، أما الفصل التاسع فهو يشتمل على " دراسة حالة عن التعاونيات الزراعية كأحد صور الجمعيات الأهلية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالريف المصرى " •

١ - التطور التاريخي للمنظمات غير الحكومية

تعود نشأة أول جمعية أهلية في مصر إلى اوائل القرن التاسع عشر (عام ١٨٢١) حين تأسست الجمعية اليونانية بالاسكندرية لتضم اكبر الجاليات الأجنبية التي عاشت في مصر في ذلك الوقت . وبعد ذلك بحوالى أربعة عقود توالى انشاء الجمعيات الثقافية مثل جمعية " معهد مصر " للبحث في تاريخ الحضارة المصرية (عام ١٨٥٩) وجمعية المعارف (عام ١٨٦٨) والجمعية الجغرافية (عام ١٨٧٥) ، ثم توالى تأسيس الجمعيات الدينية، الاسلامية والقبطية مثل الجمعية الخيرية الاسلامية (عام ١٨٧٨) والتي شغل عبد الله النديم فيها منصب نائب رئيس الجمعية ، ولهذا انشغلت إلى جانب عملها الخيري ببث الروح الوطنية بين المصريين، وجمعية المساعي الخيرية القبطية (١٨٨١) والتي اهتمت ايضا بسبل التعاون بين جميع المصريين ونبذ التعصب الدينى، وجمعية التوفيق القبطية (١٨٩١) .

وبلاحظ هنا أن تاريخ نشأة الجمعيات قد ارتبط بتنظيمات تتبنى اهدافا دينية وثقافية وعلمية في المقام الأول ، وتستقطب نخبة من المثقفين الذين عادوا من بعثاتهم الدراسية في الخارج، وعناصر من النخبة التقليدية ممثلة في بعض الامراء والاميرات والاعيان . كما ان الجمعيات الثقافية سبقت تاريخيا نشأة الجمعيات الدينية ، حيث أن المساجد لعبت دور الجمعيات الاهلية بالمجتمع المصرى، ووفرت الفرصة لالتقاء المسلمين ومن خلاله توزع حصيلة الصدقات والزكاة على فقرائهم أى القيام بدور التكافل والتضامن الاجتماعى . كما قامت بدور اجتماعى وتنقيفى واثارة الوعي بمناقشة أمور السياسة والحكم . وأدى الوقف الاسلامى دور كبيراً في تاريخ المجتمع المصرى كظاهرة اجتماعية واقتصادية قديمة عرفتھا المجتمعات الإسلامية ، حيث قدم الفرصة التاريخية المبكرة للعمل الاهلى التطوعى .

وفي هذا المقام قد يكون من المهم التأكيد على أن المرحلة الأولى لنشأة وبلورة الجمعيات، لم تشهد صراعا طائفيا بين التنظيمات التطوعية الاسلامية والقبطية، بل على العكس ساد التعاون في مواجهة خطر واحد يهدد الجميع ، هو الاحتلال البريطانى لمصر وأهمية السعى من اجل الحصول على الاستقلال ومناهضة أية محاولة استعمارية لاحداث الفرقة بين المسلمين والاقباط، ولهذا كان هناك حرص شديد من جانب زعماء الطرفين على ابراز فكرة الوحدة

الوطنية واحباط سياسة " فرق تسد " التى طبقها الانجليز، الأمر الذى دفع بحركة الجمعيات الاهلية تجاه مزيد من الحيوية وحصولها على الثقة والمصادقية بين الشعب بمختلف فئاته .

ويقسم المحللون أوضاع الجمعيات الاهلية (أو ما قد يطلق عليه البعض اوضاع مؤسسات المجتمع المدنى) في مصر إلى ثلاث مراحل على النحو التالى:

١-١ المرحلة الأولى (الليبرالية) ١٩٢٣-١٩٥٢ :

وتتميز هذه المرحلة باطلاق حرية تكوين الجمعيات ووضعها في اطارها التشريعى الصحيح حيث اشار دستور ١٩٢٣ إلى حق المصريين جميعاً في تشكيل جمعيات وفرق المشرع بين ثلاثة أنواع من الجمعيات الاهلية :

الأولى : جمعيات ذات طابع شبه عسكرى وتعمل لخدمة حزب أو مذهب سياسى معين، وتقرر حظرها قطعياً بموجب القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٣٨ لأنها كانت تتبنى بعض مظاهر النظم الفاشية .

الثانية : جمعيات مدنية تتمتع بجميع الحقوق التى يتمتع بها أى شخص اعتبارى ولها أن تمارس كافة الأنشطة شريطة ألا يكون بين أنشطتها هدف الحصول على ربح مادى، ونظمها القانون المدنى .

الثالثة : الجمعيات الخيرية والمؤسسات التى يخصص مالها لأعمال الخير والنفع العام وتسد حاجة اجتماعية ملحة، ومن امثلتها ملاجئ الايتام ومؤسسات رعاية الاحداث .

وكان من الطبيعى في ظل هذا المناخ القانونى والسياسى ان تزدهر الجمعيات كمؤسسات للتنشئة الثقافية والسياسية والاجتماعية ، وفي ضوء هذا حدث نمو مطرد في عدد الجمعيات الاهلية من ٦٥ جمعية تأسست قبل عام ١٩٠٠ إلى حوالى ٦٣٣ جمعية تأسست خلال الفترة من ١٩٢٥-١٩٤٤، إلى حوالى ٥٠٨ جمعية تأسست في الفترة من ١٩٤٥-١٩٤٩ .

ومن أبرز الخصائص التى اتسمت بها الجمعيات الأهلية في المرحلة الليبرالية ما يلى :-

١- استمرت الجمعيات في اداء دورها واتسمت انشطتها بالازدهار خلال هذه الفترة .

- ٢- هيا دستور ١٩٢٣ المناخ الثقافى والسياسى لانتشار الجمعيات الاهلية ، ونص الدستور على أن حل الجمعيات الاهلية يكون على يد القضاء المصرى وليس بقرار من الحكومة .
- ٣- كان نمو عدد الجمعيات في هذه المرحلة هو محصلة طبيعية للمناخ الثقافى والسياسى المتنامى في هذه الفترة .
- ٤- استمرت قضايا الهوية القومية والانتماء والنهضة مطروحة من خلال الجمعيات الاهلية .
- ٥- لم يجل نشاط الاحزاب السياسية رغم حيويتها في هذه الفترة دون نشاط وحيوية الجمعيات الاهلية . وانما سارا في خط متواز .
- ٦- تزايد وزن الجمعيات الدينية (الاسلامية والقبطية) خلال هذه الفترة ، ومازال حتى الآن .
- ٧- اتسمت هذه الفترة بنشاط غير مسبوق من جانب المرأة للمشاركة في الحياة العامة سواء من خلال جمعيات مستقلة تعبر عنها، أو من خلال عضويتها ونشاطها في جمعيات ثقافية وخيرية عامة .

٢-١ المرحلة الثانية (الانحسار) ١٩٥٢-١٩٧٠

انتقل النظام السياسى المصرى إلى مرحلة جديدة بعد اعلان الثورة والغاء التعددية الحزبية، وأصبحت الدولة مسئولة تماما عن كافة القطاعات الانتاجية والخدمية، وعن التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتبنيها لسياسات اجتماعية واقتصادية اشتراكية، صاحب ذلك ما يعرف ببروقراطية الدولة التى امتد نشاطها ليشمل كافة القطاعات، وتعاملت مع الجمعيات الاهلية بنفس اسلوب تعاملها مع الاحزاب . فأصدرت عام ١٩٥٦ قراراً جمهورياً رقم ٣٨٤ بالغاء بعض مواد القانون المدنى المتعلقة بالجمعيات الاهلية، وحل هذه التنظيمات جميعها وتعديل نصوصها، وحظر اشتراك الاشخاص المخرومين من مباشرة حقوقهم السياسية في تأسيس أو عضوية أى جمعية . وبذلك انتقلت حركة الجمعيات الأهلية إلى مرحلة جديدة عكست أزمة ثقة بين الدولة والمجتمع المدنى . وكانت بداية لتراجع العمل الاهلى .

ثم جاء قانون الجمعيات الاهلية رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ - والذى اثار ضجة كبرى في هذه الفترة لأنه وضع قيوداً على تحركات وأنشطة المجتمع المدنى . ولهذا تكشف المؤشرات الأحصائية لمعدلات نمو الجمعيات الأهلية في مرحلة الستينات على وجه التحديد، عن انخفاض معدل نمو